٧ سنات

فتحية الدخاخنى
fdakhakhny@gmail.com

إعادة كتابة التاريخ

فى حوار مع زميل لى، خلال فترة الأيام الـ١٨ التى سبقت تخلى الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم، تساءلت: لماذا لا يقبل بالعرض الذى طرحه الرئيس الأسبق فى خطابه العاطفى فى الثانى من فبراير عام ٢٠١١، بأن يبقى فى الحكم حتى نهاية ولايته، أى حوالى ٦ شهور أخرى، وبعدها تجرى انتخابات ديمقراطية لتنتقل السلطة إلى رئيس آخر، فقد تحملناه ٣٠ عاما، فلا بأس بـ٦ شهور أخرى؟ لكن جوابه كان أنه «إذا قبلنا بهذا العرض، فسيكتب فى كتب التاريخ أن ما حدث فى يناير هو حركة شبابية، أحدثت بعض الإصلاحات، لكننا نريد أن يكتب أنها ثورة شعبية غيّرت النظام»!.

واليوم وبعد مرور ٨ سنوات، ما زال السؤال مطروحا عما سيكتب فى كتب التاريخ بشأن ما حدث فى ٢٥ يناير، وما حدث بعد ذلك فى ٣٠ يونيو، رغم أن الدستور الحالى يُعرّفهما بأنهما ثورتان، فالتاريخ فى مصر يُكتب بحسب الأهواء، وما يُسمى اليوم الثورة قد لا يكون كذلك غدًا، وما يُعتبر نظاما فاسدا، ربما لا يكون كذلك فى المستقبل، عندما تتكشف حقائق تاريخية جديدة، ولعل ما يحدث اليوم مما يسمى «رد الاعتبار» لبعض الرموز التاريخية، هو نوع من إعادة كتابة تاريخ لا نعرف عنه سوى بعض الأحداث المطعمة بالأهواء الشخصية.

الدكتور مصطفى الفقى، المفكر ومدير مكتبة الإسكندرية، قال فى حديثه خلال احتفال الجامعة الأمريكية بالقاهرة بمئوية ثورة ١٩١٩، إن «ثورة ١٩١٩ هى ثورة مدنية تمتعت بأكبر شعبية فى التاريخ المصرى، وواصفًا ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأنه «حركة مباركة»، قادها الجيش، وباركها الشعب، أما ما حدث فى ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ فهو انتفاضة شعبية، فالثورة فى مفهومه وفى مفهوم كثير من الأكاديميين «لا بد أن يكون لها برنامج إصلاحى».

هذا الحديث، وكثير غيره عن معلومات مغلوطة أو تفاصيل مبالغ فيها عن فترات تاريخية أو شخصيات وطنية وحكام سابقين، يدعونا إلى التفكير فى مدى دقة ما هو مكتوب الآن فى كتب التاريخ المصرى، وما الذى سيُكتب فى المستقبل عن الفترة التى نعيشها، خاصة أننا ألفنا عادة فرعونية قديمة، يطمس فيها الحاكم إنجازات من سبقوه ويشوههم، ليعيد كتابة التاريخ من يوم وصوله.

نحن بأمسّ الحاجة اليوم إلى إعادة كتابة تاريخنا المعاصر وإعادة قراءته، فمنه نستقى رؤى المستقبل، بدلا من أن نظل أسرى رؤى وأهواء شوّهت التاريخ، فأمة بلا تاريخ ليس لها حاضر أو مستقبل.